

## نمو صادرات الصين في 2021 مع انتعاش الطلب العالمي %30



ارتفعت الصادرات الصينية عام 2021 بسبب طلب عالمي قوي مع رفع البلدان تدابير الإغلاق التي فرضتها لمواجهة الجائحة، كما أظهرت بيانات، الجمعة، ما أدى إلى ارتفاع الفائض التجاري الإجمالي إلى مستوى جديد وتقديم دفعة يحتاج إليها الاقتصاد المتعثر بشدة، لكن مسؤولين حذروا من ظروف غير مؤاتية.

وشهد ثاني أكبر اقتصاد في العالم انتعاشا سريعا بعد الأزمة التي تسبب بها فيروس كورونا في العامين الماضيين، بعد ظهور الإصابات الأولى في مدينة ووهان أواخر العام 2019، ما سمح للمصانع بالعمل وتلبية حاجات العالم إلى الإلكترونيات والإمدادات الطبية.

وأدى ذلك إلى زيادة نسبتها 29,9 في المئة في الصادرات العام الماضي، ما ساهم في دفع الفائض التجاري السنوي إلى 676 مليار دولار، وقد أوضح الناطق باسم الجمارك لي كويون أن هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع شحنات المنتجات الميكانيكية والإلكترونية. وازدادت الواردات بنسبة 30,1 في المئة.

لكن فيما قدّمت الصين «تقارير مبهرة» في مواجهة التحديات، قال لي للصحافيين الجمعة إن الاقتصاد «يواجه ضغوطا ثلاثية من انكماش الطلب وصدمة العرض وتراجع التوقعات».

بالنسبة إلى كانون الأول/ديسمبر، ارتفعت الصادرات إلى حد كبير بما يتماشى مع التوقعات، عند 20,9 في المئة، رغم أن الواردات كانت مخيبة للآمال مع ارتفاعها بنسبة 19,5 في المئة. وقال جوليان إيفنز-بريتشارد من شركة «كابيتال إيكونوميكس» البريطانية للبحوث الاقتصادية في مذكرة إن الأسعار المرتفعة ساهمت في تعزيز الصادرات.

من جانبها، أوضحت الخبيرة الاقتصادية في مجموعة «آي إن جي» الهولندية للخدمات المالية إيريس بانغ لوكالة فرانس برس إن العامل الآخر الذي ساهم في زيادة الشحنات الخارجية هو «تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي في الولايات المتحدة والغرب عموماً».

وقال تشيوي تشانغ، كبير الاقتصاديين في شركة «بينوينت أسيت مانجمنت» الصينية لإدارة الاستثمارات، إن أرقام الصادرات في كانون الأول/ديسمبر قد «تعكس الضرر الذي ألحقته المتحورة أوميكرون بسلسلة التوريد العالمية» مع تحول طلبات التصدير من دول أخرى إلى الصين. «وأضاف» في الوقت الراهن، قد تكون الصادرات القوية هي المحرك الوحيد الذي يساعد الاقتصاد الصيني

### قطاع الصناعة متضرر

وتضرر قطاع الصناعة في الصين جراء عمليات الإغلاق في كل أنحاء البلاد، مع انتهاء بكين إستراتيجية «صفر كوفيد» الصارمة والتي تشمل عمليات إغلاق واختبارات شاملة وإغلاق الحدود لمكافحة انتشار المتحورة أوميكرون. وتهدد التفشيات الأخيرة والإجراءات الحكومية بتوجيه ضربة جديدة إلى الاقتصاد بعد معاناته في الأشهر الستة الماضية. ويتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021، 8 في المئة عند إصدار البيانات الاثنين، لكن محللين حذروا من عام صعب مقبل مع مواجهة قطاع العقارات تباطؤاً. وظهرت بؤر لكوفيد-19 في العديد من المدن الصينية الرئيسية من بينها شينزن (جنوب) وتيانجين قرب بكين وداليان (شمال).

ومع استمرار تراجع طلبات التصدير الجديدة وتباطؤ نمو الطلب الأجنبي بعدما بلغ ذروته العام الماضي، قال لويس كويجس من «أكسفورد إيكونوميكس» للبحوث الاقتصادية إنه يتوقع أن يتراجع زخم الصادرات في العام 2022. وقال إيفنز-بريتشارد «هناك مجال محدود لزيادة حجم الصادرات هذا العام نظراً إلى أن الموائئ استنزفت بالفعل». ومن المرجح أن ينخفض الطلب الأجنبي مع تخفيف حدة العوامل المرتبطة بالوباء. وأضاف الخبير أن «القيود المفروضة على التمويل في القطاع العقاري تعني أن تباطؤ إنشاء العقارات من المرجح أن يستمر في التأثير على واردات الصين من السلع لبعض الوقت». وسجلت الصين فائضاً تجارياً 94.46 مليار دولار الشهر الماضي، مقارنة مع توقعات في المسح بفائض قدره 74.50 مليار دولار.

كانت الصين قد سجلت فائضاً بلغ 71.72 مليار دولار في نوفمبر/ تشرين الثاني. وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك أن الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة في عام 2021 بلغ 396.58 مليار دولار.

وأظهرت البيانات أن الفائض في ديسمبر/ كانون الأول وحده بلغ 39.23 مليار دولار. ((أ.ف.ب - رويترز